الأنباء
الاحد 14 سبتمبر 2014

الصناديق السيادية تسعى إلى تعزيز قوتها في أسواق العالم

لندن ـ رويترز: يدرس الموقعون على مجموعة دولية من القواعد الإرشادات بشأن الحوكمة والشفافية لصناديق الثروة السيادية إمكانية قبول طائفة أوسع من المستثمرين الذين تساندهم الدولة ومنهم بنوك مركزية.

وقال المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية ـ وهو تجمع أنشئ بمساندة من صندوق النقد الدولي ويدعم هذه المدونة من القواعد ـ إنه سيرحب بانضمام أعضاء جدد إلى المنتدى.

ويقول منتدى «أومفيف» إن المستثمرين من الصناديق السيادية يديرون أموالا تبلغ 29,1 تريليون دولار أو ما يعادل 40٪ من الاقتصاد العالمي.

وقال بدر السعد، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار الكويتية ورئيس المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية: «يقضي أعضاء المنتدى وقتا كبيرا في مناقشة أفضل الممارسات في الاستثمار طويل الأجل، وفي تبادل المعارف والخبرات بشأن تعظيم العوائد المعدلة في ضوء المخاطر في كل صنوف الأصول».

واضاف البيان: «يرحب المنتدى بالمستثمرين السياديين الذين يوفون بمتطلبات عضويتنا لكي ينضموا إلينا ويشاركوا في تلك المناقشات».

والمدونة الطوعية الحالية للممارسات والمعروفة باسم مبادئ سنتايجو وضعت في عام 2008 لصناديق الثروة السيادية التي تكون كيانات قائمة بذاتها أنشأتها الدول لاستثمار الأموال التي غالبا ما تأتي من تراكم عائدات تصدير النفط والغاز.

وتم وضع هذه المبادرة في أعقاب مخاوف من تصاعد نفوذ هذه الأموال على الاسواق المالية والمخاوف من أن يقوم البعض بعمل استثمارات لأغراض سياسية وليست تجارية.

غير أن زيادة المشاركة في أسواق رأس المال من جانب أنواع أخرى من المستثمرين الحكوميين الذين لا تشملهم مدونة الممارسات أدت إلى انطلاق دعوات لتوسيع المدونة لتشمل مجموعة أوسع من الموقعين. وقال تقرير صدر في وقت سابق من هذا العام عن منتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية (أومفيف) الذي يشمل المؤسسات المالية العامة إن نمو احتياطات النقد الأجنبي للبنوك المركزية يخلق «مصدرا جديدا للخطر».

وتملك مؤسسات حكومية كميات لم يسبق لها مثيل من الأموال التي تضخمت في أغلب الأحيان بفضل عائدات تصدير موارد طبيعية لكنها تعكس أيضا سنوات من التدخل من جانب السلطات النقدية في سوق العملات بشراء الدولارات لإبقاء عملاتهم قادرة على المنافسة.

«غلوبل فاينانس»: «بوبيان» ثاني أكبر بنك إسلامي أماناً في الكويت

عادل الماجد

الماجد: اختيارنا ضمن قائمة الأكثر أماناً في الكويت دليل جديد على نجاحنا في تحقيق اهدافنا الإستراتيجية

اكد نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل الماجد ان اختيار البنك ضمن قائمة البنوك الاكثر امانا محليا وخليجيا انما «يؤكد من جديد نجاحنا في تحقيق اهدافنا الاستراتيجية والوصول الى مستويات متقدمة من رضا عملائنا على ما نقدمه من خدمات ومنتجات واطمئنانهم على مستقبل بنكهم».

وكانت مجلة غلوبل فاينانس العالمية قد وضعت بنك بوبيان كثاني اكبر بنك اسلامي امانا في الكويت والسابع خليجيا استنادا الى التقييم طويل المدى لمؤسسات التصنيف العالمية موديز وستاندرد اند بورز وفيتش الى جانب اجمالي ترتيب الاصول لاكبر 500 بنك حول العالم.

واضاف الماجد: «قلنا عند بدء تنفيذ استراتيجيتنا الخمسية 2010 – 2014 ان طموحنا ان نكون البنك الثالث في السوق الكويتي وحصولنا على هذا التصنيف الخاص باكثر البنوك امانا يقربنا من اهدافنا ويؤكد قدرتنا على الوصول الى ما نطمح اليه».

واوضح ان هذا التقييم يضاف الى التقييمات الاخيرة والتصنيفات التي حصل عليها البنك من عدد من المؤسسات العالمية المعروفة مشيرا الى ان المشوار لايزال امام البنك لتحقيق الكثير من الانجازات التي تجعله الافضل دائما سواء على مستوى البنوك المحلية او المصرفية الاسلامية العالمية.

واشار في هذا الاطار الى مجموعة من المتغيرات المهمة التي شهدها البنك ابرزها دخول بنك الكويت الوطني كمساهم رئيسي في بنك بوبيان ورجوعنا مرة أخرى الى أساسيات العمل المصرفي، والتوسع في السوق المحلي من خلال خدماتنا ومنتجاتنا الموجهة للأفراد والشركات، وتقديمها بشكل مختلف ومتميز، وهو ما ادى الى نمو حصتنا السوقية وقدرتنا على المنافسة. وكانت غلوبل فاينانس قد استندت في تصنيفها لبنك بوبيان على التطورات التي شهدها البنك في السنوات الاخيرة وتحوله من الربح الى الخسارة في زمن قياسي الى جانب التغيرات الجذرية التي شهدها وارتفاع حجم اصوله. وتقدم الماجد بالشكر لجميع العاملين في البنك وعملائه والمساهمين على الدعم الذي قدموه للبنك خلال الفترة الاخيرة ليصل الى ما وصل اليه من مستوى عال خلال فترة قصيرة بالنسبة لما تحقق من انجازات.

وكانت وكالة التصنيف العالمية «فيتش» قد منحت بنك بوبيان تصنيف طويل الاجل «+A» وتصنيف قصير الاجل «F1» وتصنيف القدرة الذاتية «+bb» وهو من اعلى التصنيفات المحلية من حيث القدرة الذاتية.

واستندت فيتش الى مجموعة من عناصر القوة الخاصة ببنك بوبيان ابرزها نمو حصته السوقية وتطور انشطته واعماله في السوق الكويتي الى جانب جودة معايير منح التسهيلات واحتواء محفظة التمويل على مجموعة من العملاء الجيدين. وايضا قامت وكالة موديز العالمية للتصنيف الائتماني برفع تصنيف القوة المالية لبنك بوبيان من D إلى D+ وكذلك رفع تصنيف الودائع طويلة الأجل من Baa2 إلى Baa1 وذلك بنظرة مستقبلية مستقرة. واشادت الوكالتين في تقريرهما بمعدلات الرسملة القوية جدا للبنك حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال البالغة نحو 23,9٪ كما في 31 ديسمبر 2012 والتي تعتبر أعلى من مثيلاتها على المستوى المحلي والعالمي مضيفة ان حجم أعمال البنك تنمو بمعدلات أعلى من البنوك المحلية حيث نمت أصول البنك بمتوسط20٪ خلال الفترة من 2008 الى 2012 مقارنة بنسبة 6٪لكل القطاع المصرفي.

وكان التقريران قد لفتا الانتباه الى انه من الأمور المعززة لتحسن جودة الأصول التغير في هيكل الملكية الخاص ببوبيان بعد استحواذ بنك الكويت الوطني على حصة في بنك بوبيان في عام 2009 (وتبلغ الآن هذه الحصة نحو58٪).

واشارا الى ان محافظة البنك على جودة أصوله العالية ونسب التغطية الجيدة بالاضافة الى استمرار النمو في أعماله مع تخفيف حدة بعض التركزات الائتمانية في بعض القطاعات سوف يؤدي الى رفع درجات تصنيف البنك وتحسن نتائج تقييمه باستمرار.

واضافا انه وعلى الرغم من كون بنك بوبيان من البنوك الناشئة في السوق المحلي الا ان تطور البنك والنمو المتسارع في اجمالي أصوله وحجم أعماله مكنه من زيادة حصته من السوق المصرفي المحلي حيث بلغ متوسط نسبة نمو أصول البنك نحو20٪ خلال الفترة من 2008 لغاية 2012 مقابل متوسط نسبة نمو لقيمة الأصول لدى البنوك المحلية المقارنة تبلغ نحو6٪.

واوضحا ان النسبة العظمى في نمو قيمة أصول البنك قد تم تحقيقها ابتداء من سنة 2009 أي في الفترة التي تلت تملك بنك الكويت الوطني حصة مؤثرة من رأسمال البنك وان الشراكة الاستراتيجية لبنك بوبيان مع بنك الكويت الوطني كان لها أثر قوي في دعم البنك وتقوية أعماله مع ترسيخ حضوره القوي كذراع مصرفية اسلامية لبنك الكويت الوطني.

تقرير الشال

13 مليار دينار فائض الموازنة الفعلي المحقق في 2013 /2014

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن فائض الموازنة الفعلي المحقق، في السنة المالية 2013 /2014، قد بلغ نحو 12908,117 مليون دينار (13 مليار دينار)، بارتفاع طفيف عن الفائض المحقق في السنة المالية التي سبقتها، والبالغ نحو 12700,987 مليون دينار وبنحو 1,6٪. وأضاف تقرير الشال الأسبوعي أن الفائض الحالي هو الفائض الفعلي الخامس عشر، على التوالي، وثاني أعلى رقم مطلق.

وقد نشرت وزارة المالية، أرقام الحساب الختامي للدولة، للسنة المالية 2013 /2014.

وبلغت جملة المصروفات الفعلية نحو 18903,306 مليون دينار، في حين كانت اعتمادات المصروفات في الموازنة قد قدرت بنحو 21002,597 مليون دينار، أي بوفر بلغ نحو 2099,291 مليون دينار، أو ما نسبته 10٪ عن تلك الاعتمادات. وكان الوفر، في المصروفات الفعلية من تلك المقدرة في السنوات المالية 2001 /2002، 2002 /2003، 2003 /2004، 2004 /2005، 2005 /2006، 2006 /2007، 2007 /2008، 2008 /2009، 2009 /2010، 2010 /2011، 2011 /2012 و2012 /2013، قد بلغ نحو 10٪، 9,9٪، 7,2٪، 3,9٪، 5,1٪، 7,3٪، 14,2٪، 3,7٪، 7,2٪، 7,1٪، 12,5٪ و9,1٪ على التوالي، بمتوسط حسابي بسيط للسنوات المالية الـ 13 الفائتة بلغ نحو 8,25٪، بما يعنيه من أن وفر السنة المالية 2013 /2014 أعلى من المعدل بقليل، وهو أمر جيد.

وعلى مستوى أبواب الموازنة، كانت الوفورات النسبية الأعلى في مصروفات الباب الثالث ـ وسائل النقل والمعدات والتجهيزات ـ الذي بلغت مصروفاته الفعلية نحو 209,3 ملايين دينار، من أصل اعتماداته البالغة نحو 351,3 مليون دينار، أي أن نسبة الوفر فيه بلغت نحو 40,4٪، أي ما قيمته نحو 142 مليون دينار، لكنه باب صغير لا يؤثر، كثيرا، في الوفر الكلي للموازنة. وكان ثاني أعلى الوفورات النسبية في مصروفات الباب الرابع ـ المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة ـ وهو أكثر الأبواب نفعا في تأثيرات الإنفاق العام الإيجابية على الاقتصاد المحلي، إذا استثنينا منه ما يخص الاستملاكات العامة، وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 1530,5 مليون دينار، من أصل اعتماداته البالغة نحو 2221,7 مليون دينار، أي أن نسبة الوفر فيه بلغت نحو 31,1٪، أي ما قيمته نحو 691,2 مليون دينار، وهو يمثل أكبر الوفورات بالأرقام المطلقة. أما ثاني أكبر الوفورات بالأرقام المطلقة فقد كان في مصروفات الباب الثاني ـ المستلزمات السلعية والخدمات ـ وبلغت قيمته نحو 654,5 مليون دينار أو نحو 16,9٪، وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 3219,3 مليون دينار من أصل اعتماداته البالغة نحو 3873,7 مليون دينار، ويمثل، في معظمه، الطلب الحكومي على السلع الاستهلاكية.

وبلغ وفر الباب الخامس ـ المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية ـ ما قيمته نحو 455,3 مليون دينار، أو نحو 4,9٪، إذ بلغت اعتماداته في الموازنة نحو 9361,8 مليون دينار، وبلغت مصروفاته الفعلية نحو 8906,5 مليون دينار.

وأخيرا، بلغ وفر الباب الأول ـ المرتبات ـ ما قيمته نحو 156,3 مليون دينار أو نحو 3٪، ورغم أن مصروفاته الفعلية بلغت نحو 5037,8 مليون دينار من أصل اعتماداته البالغة نحو 5194,1 مليون دينار، فإنها لا تمثل الواقع، ولابد من إضافة رقم مماثل، أو قريب، يصرف من الباب الخامس، وتمثل رواتب العسكريين وأجورهم، في الجيش والشرطة، والموازنات المستقلة والملحقة والمحول إلى التأمينات الاجتماعية، أي إن المصروف الفعلي على هذا الباب يبلغ نحو ضعف الرقم المعلن أو يبلغ نحو 10,5 مليارات دينار.

وبلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 31811,422 مليون دينار، في حين كانت جملة الإيرادات المقدرة في الموازنة نحو 18095,883 مليون دينار، وبلغت الزيادة في جملة الإيرادات المحصلة نحو 13715,539 مليون دينار، أي بزيادة على المقدر بلغت نسبتها نحو 75,8٪، وبلغت الإيرادات النفطية الفعلية ضمنها نحو 29291,889 مليون دينار، أي ما نسبته نحو 92,1٪، من جملة الإيرادات المحصلة، بزيادة بلغت نحو 12408,747 مليون دينار، عن الرقم المقدر في الموازنة والبالغ نحو 16883,142 مليون دينار، أي بزيادة عن المقدر بلغت نسبتها نحو 73,5٪. وبلغت الإيرادات غير النفطية الفعلية نحو 2519,533 مليون دينار، بارتفاع ملحوظ عن تقديرات الموازنة البالغة نحو 1212,741 مليون دينار، أي بما نسبته نحو 107,8٪، وهو أمر جيد، وإن كان هامشيا، في تأثيره على تمويل الموازنة.

وبناء على ذلك، فإن فائض الموازنة الفعلي المحقق، في السنة المالية 2014/2013، قد بلغ نحو 12908,117 ملايين دينار، بارتفاع طفيف عن الفائض المحقق في السنة المالية التي سبقتها، والبالغ نحو 12700,987 مليون دينار وبنحو 1,6٪، وهو الفائض الفعلي الخامس عشر، على التوالي، وثاني أعلى رقم مطلق. وبينما نحن نستعير مصطلح الفائض من علم المالية العامة، إلا أنها استعارة للتعريف، وهي خطأ من الناحية العلمية، فالفائض في علم المالية العامة هو زيادة الإيرادات الضريبية على النشاط الاقتصادي عن المصروفات، بينما هو في حال الكويت استبدال أصل عيني بأصل نقدي.

سوق العقار المحلي

وقال التقرير ان آخر البيانات المتوافرة في وزارة العدل ـ إدارة التسجيل العقاري والتوثيق ـ تشير إلى انخفاض في سيولة سوق العقار، في اغسطس 2014، مقارنة بسيولة يوليو 2014، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 259,6 مليون دينار، وهي قيمة ادنى بما نسبته ـ5,1٪ عن مثيلتها في يوليو 2014، البالغة نحو 273,5 مليون دينار، بينما نجدها ارتفعت بما نسبته 9,4٪ مقارنة مع سيولة أغسطس 2013. وتوزعت تداولات أغسطس 2014 ما بين نحو 252 مليون دينار، عقودا، ونحو 7,6 ملايين دينار، وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 633 صفقة (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي)، توزعت بين 611 عقودا و22 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بنحو 424 صفقة وممثلة بنحو 67٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 71 صفقة وتمثل نحو 11,2٪، في حين حصلت محافظة العاصمة على أدنى عدد تداول بـ 22 صفقة ممثلة بنحو 3,5٪.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 117,1 مليون دينار منخفضة بنحو ـ13,6٪ مقارنة مع يوليو 2014، عندما بلغت نحو 135,4 مليون دينار، مع انخفاض في نسبة مساهمتها إلى نحو 45,1٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 49,5٪ في يوليو 2014. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 187,2 مليون دينار، أي ان قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته ـ37,4٪ مقارنة بالمعدل. بينما ارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط الى 531 صفقة مقارنة بـ 441 صفقة في يوليو 2014، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 220,5 ألف دينار.

وانخفضت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري الى نحو 128,7 مليون دينار أي بانخفاض بنحو ـ4,5٪ مقارنة مع يوليو 2014، حين بلغت نحو 134,7 مليون دينار، بينما ارتفعت نسبتها من جملة السيولة بشكل طفيف الى نحو 49,6٪ مقارنة بما نسبته 49,2٪ في يوليو. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 174,5 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر ادنى بما نسبته ـ26,3٪ مقارنة بمعدل 12 شهرا. بينما انخفض عدد صفقاته الى 98 صفقة مقارنة بـ 112 صفقة في يوليو 2014، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 1,313 مليون دينار، بارتفاع عن معدل شهر يوليو بنحو 9,2٪.

● التفاصيل على موقع «الأنباء» الالكتروني

مدتها 10 سنوات وتغطية الطلب بلغت 7,8 مليارات دولار

«بيتك ـ الاستثمارية» تشارك في ترتيب صكوك سيادية بقيمة 750 مليون دولار لإمارة الشارقة

عماد المنيع

شاركت شركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية «بيتك ـ الاستثمارية» في ترتيب صكوك سيادية تبلغ قيمتها 750 مليون دولار ومدتها 10 سنوات كأول اصدار سيادي لامارة الشارقة.

وقال عضو مجلس الادارة الرئيس التنفيذي في الشركة، عماد يوسف المنيع ان الإمارة اصدرت الصكوك بنظام الاجارة حيث بلغ اجمالي الطلب على الصكوك 7,8 مليارات دولار، يمثل 10 أضعاف الكمية المصدرة، وشهد اقبالا من 250 مؤسسة مالية إقليمية وعالمية، حيث تسعى امارة الشارقة من خلال الصكوك الى الاستمرار في تمويل الاستثمارات الرأسمالية ذات الاولوية للإمارة والتي تحقق من خلالها عائدا اقتصاديا وماليا جيدا.

وأضاف المنيع ان قيام امارة الشارقة باصدار الصكوك يعكس الاهتمام المتزايد في مجال التمويل الإسلامي كمصدر سيادي للتمويل.

ولفت الى ان وكالتي التصنيف «موديز» و«ستاندرد اند بورز» منحتا الصكوك تصنيف A3 وA، ويدعم هذا التصنيف النظرة المستقبلية المستقرة على الشارقة في المقام الأول، وموقف الإمارة المالي القوي جدا، وعضويتها كإمارة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

واشار المنيع الى ان التوزيع الجغرافي لطلبات الصكوك كان 50٪ للشرق الاوسط، و20٪ للمملكة المتحدة، و14٪ لاسيا، و11٪ لاوروبا ما عدا المملكة المتحدة، و5٪ لدول وجهات اخرى، كما كانت حصة البنوك من التوزيع المؤسسي لطلبات الصكوك 39٪، و39٪ لصناديق استثمارية، و18٪ لبنوك مركزية، و2٪ لشركات تأمين، و2٪ جهات اخرى.

وأكد المنيع ان مشاركة «بيتك ـ الاستثمارية» بترتيب الصكوك لامارة الشارقة يعزز دور «بيتك» في سوق الصكوك بما يتمتع به من خبرة وسمعة عالمية في هذا المجال، تمثلت في المشاركة في ترتيب صفقات عالمية كبرى لشركات وحكومات، مما ساهم في تعزيز وجوده ودوره عالميا كرائد في الصناعة المالية الاسلامية.

وأضاف ان تعيين «بيتك ـ الاستثمارية» للمشاركة في ترتيب الصكوك هو اعتراف بقوة «بيتك» ومتانة وضعه المالي، وكذلك انعكاس لثقة العملاء والمستثمرين في «بيتك».

وأشار الى ان منتج الصكوك كاحدى الادوات التمويلية المتوافقة مع احكام الشريعة يوفر مصادر تمويل للشركات والحكومات باحجام قياسية ويوجد حلولا لتغطية الاحتياجات التمويلية والتوسع في قاعدة الاستثمارات.

الجدير بالذكر انه شارك في ترتيب الصكوك الى جانب «بيتك» كل من بنك «اتش اس بي سي» و«أبوظبي الوطني» و«الشارقة الإسلامي» و«ستاندرد تشارترد».

«الأولى للتأمين التكافلي» تدعو إلى عقد جمعية عمومية غير عادية لزيادة رأس المال

انعقد مجلس إدارة الشركة الأولى للتأمين التكافلي، لمناقشة البيانات المالية للشركة والمنتهية في 30 يونيو 2014، ووافق مجلس الإدارة بالاجماع على الدعوة لجمعية عمومية غير عادية لزيادة رأسمال الشركة اثر الخسارة التي لحقت في الأولى تكافل نظرا لإعادة تقدير المخصصات الفنية من قبل الخبير الاكتواري في شركة وقاية للتأمين واعادة التأمين في المملكة العربية السعودية، ما أدى الى خسارتها.

وصرح رئيس مجلس إدارة الشركة الأولى للتأمين التكافلي حسين العتال انه بعد موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالاجماع على مقترح زيادة رأسمال الشركة، فاننا نعمل حاليا على اصدار نشرة اكتتاب في أسهم زيادة رأسمال الشركة تمهيدا لعرضها على الجهات الرسمية ذات الاختصاص لأخذ الموافقات اللازمة على هذه الزيادة، ثم التوجه نحو عقد جمعية عمومية غير عادية لاقرار الزيادة في أسرع وقت ممكن. وهذه الخطوة من شأنها تقوية المركز المالي للشركة وتعزيز القدرة التنافسية في السوق ودعم حقوق المساهمين وتوفير سيولة عالية مما سينعكس ايجابيا على كل الاطراف المتعاملة مع الشركة. وبخصوص الخسارة التي تعرضت لها الأولى تكافل أوضح العتال: هي خسارة ناتجة عن تجنيب مخصصات في الاستثمار في شركة وقاية في السعودية، حيث تمت اعادة تقدير المخصصات الفنية لها من قبل الخبير الاكتواري، وهو الأمر الذي أدى الى زيادة الخسائر المتراكمة فيها.

وعن محفظة حاملي وثائق أولى تكافل والاستثمارات الأخرى قال العتال: الحصة السوقية للأولى تكافل في تنامي مستمر في السنوات الأخيرة، والشركة قادرة على الوفاء بكافة التزاماتها التعاقدية نحو حملة الوثائق والمتعاقدين معها من موردين ومزودي خدمة حسب الاتفاقات الموقعة والتي ستوقع.

وبما يخص الاستثمارات فيشهد استثمارنا بالجمهورية التركية في شركة نيوفا للتأمين نجاحا ماليا ونتوقع أن ينعكس بصورة ايجابية على ميزانية الشركة.

واكد العتال ان الشركة ماضية في خطتها للتوسع بتقديم خدماتها المتنوعة والتي تلبي متطلبات كافة القطاعات التجارية والصناعية بالاضافة الى تأمينات الأفراد والعائلة وهي في صدد تقديم مجموعة من البرامج التأمينية الفريدة والجديدة على السوق الكويتي والشركة بفضل ثقة الشركاء من معيدي التأمين المصنفين عالميا تسير بخطواتها التوسعية بشكل ناجح.

«الأولى للوساطة»: التذبذب والتباين يقودان البورصة وسط نشاط العمليات الشرائية

قالت شركة الأولى للوساطة انه رغم حالة التذبذب التي مر بها سوق الكويت للاوراق المالية خلال تعاملات الاسبوع الماضي الا ان البورصة حققت عموما أداء إيجابيا، إذ أنهى مؤشرها السعري جلسات الاسبوع محققا تقدما.

وأغلق سوق الكويت للأوراق المالية تداولات الاسبوع الماضي على ارتفاع في مؤشره السعري بواقع 8,13 نقاط الى مستوى 7487 نقطة بينما انخفض المؤشران الوزني و«كويت 15» بواقع 1,01 و6,21 نقاط على التوالي.

وبينت الشركة في تقريرها الاسبوعي ان مجريات تداولات الاسبوع الماضي شهدت موجة من الشراء الانتقائي على اسهم منتقاة شملت بعض الاسهم القيادية، فيما لوحظ عمليات تغيير مراكز لبعض الأسهم، ما اسهم في تماسك هذه التداولات رغم اشتداد حال المضاربات على بعض الاسهم النشطة في الآونة الأخيرة وتحديدا في بعض الجلسات.

وأضافت ان بعض مديري المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية نشطوا على اسهم مرت بحركة تداولات نشطة، فيما لم تخل تعاملاتهم من الأسهم التي لا تشهد حركة قوية بهدف تنويع تجميعهم بين الأسهم النشطة والاسهم الراكدة، موضحة ان الاسهم ذات الاداء التشغيلي كانت عرضة للتجميع خصوصا التي وصلت مستوياتها السعرية إلى معدلات مناسبة.

وأضاف التقرير ان اجتماع مجلس المفوضين الجديد لهيئة اسواق المال وتحركاته الانفتاحية لدعوة الجهات ذات العلاقة لتبادل وجهات النظر في مبادرة لتعزيز التعاون وتحقيق الأهداف المشتركة والاستماع لها اسهم في تنامي التوقعات الايجابية بان يصدر هذا المجلس قرارات لمصلحة البورصة ما حافظ الى حد ما على استقرار أداء البورصة وتخفيف درجة التباين الحاصلة من نشاط المضاربات.